



# مكتبة جامعة الملك سعود

مخطوطة

حاشية الأمير على شرح الملوي على الاستعارات

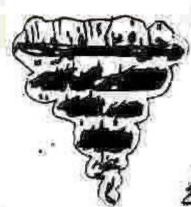
المؤلف

محمد بن محمد بن أحمد الأمير الكبير



ك

هذه حاشية العالم  
العلامة في البحر لخبر التفهام  
العالم الفاضل الشيخ محمد  
الأمير لمصي الأزهر  
عاني شرح الشيخ الملوحي  
علي الأسفار  
نقضا للدين  
وبقائه



تمت الفقه الزهد  
الشيخ الملوحي  
في الفقه  
في الزهد



مكتبة الجامعة الرباط - قبة المنارة
اسم الكتاب: <b>حاشية العالم الفاضل الشيخ محمد</b>
اسم المؤلف: <b>الأمير لمصي الأزهر</b>
تاريخ النسخ: <b>١٢٧٢</b>
عدد الأوراق: <b>١٩</b>
ملاحظات: <b>١٩</b>

شبكة

الألوكة

www.alukah.net



كس الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وآله وصحبه  
 الحمد الحقيقي لك منك يا محمد فاما حجازي فاما حجازي فاما حجازي فاما حجازي  
 الخبريد وشرح الاسم اسرارنا بان نصير في نفوسنا سرور وحرارة الله مع  
 استعمالنا في تبعية ربك ببيان العلاقات الموضحة صلى الله عليه وعلى آله  
 وصحبه وسلم وشرفي وكرمي اما بعد فقول الحمد الامير المصري الازهر  
 هذا ما نرجو الله فيه على شريحتنا ونسجرتنا ومن اجزم العلامة الملوي على  
 الاسفار ونسأل ربنا اللطيف في جميع الحالات آمين قال رحمه الله تعالى  
 الحمد لله الرحمن الرحيم لا يقي الكلام بان يعلق به الجملة الترفيع في  
 الجامعة لمكان الكتاب الذي لم يفرط فيه من شئ ولكن ما نسب الفضل او  
 لمقتضين فلذا قبل ان غيره فصور أو نقص من هذا العلم بحث عن حال اللفظ  
 حيث حقيقة والحجاز والكتابة فالتأليف حقيقة الاتصال في الاظهر واللفظ هو  
 الاتصال فاما في هذا الفصل عليه مسيوه اي حيث قال واما في الاتصال والاعتلاط  
 ثم قال فافصح في الكلام فبما اصله انتهى قال العلامة الحارمي والاشبه ان الاتصال  
 هذا الحارمي لان زمان وجود الفقرة بعد انقضاء كمر الاسم امتناع لغيرها في ان لان  
 الالفاظ خاسبة ليست بقارة انتهى قلت قال في المعنى الاتصال الحقيقي كما مسكت  
 بزيادة اذ اقتضت على شئ من جسمه او على ما يحبس من بدو نون او نحوه وحارمي  
 كونه مرتب بزيادة الصفت مروي كما ان يقرب من زيد قال الدماميني والظاهر  
 في مسئلة التوب الحجازا فهو الصاق بما يجاوز زيد لا انفس زيد قال النحوي  
 وحوايه ان اللفظة لا ياقف فيها هو والمنافسة فلا يقال ان ما سكت نون زيد ليس  
 ما سكت له بل يقال في اللفظة انه مسكت بزيادة فاعني فيه من قبل مسئلة التوب  
 او اولى فامل ثم حيث كانت الباء للاستعانة استعارة بتعبيرها بالجر وسلكها  
 الاتصال على ما لا يخفى بقوله فالاستعانة بالاسم حجازي على ما قاله الحارمي قال  
 لان الاستعانة حقيقة بالذات ولحق حوازمه كما في الاتفاق كقوله تعالى ومن لا  
 نؤعدوهن سرافان الا على نحو رغبة باليس لكونه يقع غالبا الا في السرور وكثرة  
 عن العهد لانه مسبوغة انتهى وشبهه المانع انه لا يخفى من غير الله والنهي  
 المحزب باخصاص عما في حذف المعلق حجازا بخلاف ان لم يفسر فقه تصد الاعراب او  
 وحجازا بالزيادة ان قيل بزيادة الباء الاسم والحق انه حجازي بخلاف الأصل المعروف

بالكلمة

فالكلمة قال الحارمي وهذا حجازي ثالث وهو كونه مقدما مع كون حقه التاخير عند  
 بعض اى بانه الاسم بناء على ان المراد اللفظ وان كان الاصم انه ليس حجازي كما في  
 الاتفاق عن البرهان انتهى قلت في بحث علاقات الحجاز اسئل من خاتمة الحارمي  
 على المقام ما مضى ومنه التقدم والتاخر نحو الذي يخرج المخرج فحمله غنا حوى  
 والغنا ما حملته السيل من الخشب والاحوى الشريد الحفرة وهما ساقيان في البحر  
 على كونه مرعا انتهى واصفاة اسم ان كانت بيانية فليست بحقيقة كما مر به في  
 الحوقلة ارتباط البيان بالرباط الخفص فالاستعانة شعبة في هسة الاضافة نظير  
 هسة الفعل في ان امر الله وقد قال الحارمي في العلاقات كلف وضافة الشئ الى البسطة  
 للمحور البذل والهارو الاسم اكبر حقيقة الحارمي كانه لاحظ ان البسطة موصوفة  
 اللفات الاصلية ولا يقال ان لا تضعف عن اصطلاح الخطاب والظاهر عدم الحجاز فيه  
 بوجه من الوجوه ولو قلنا انه كى وضعا وان في الجري باعتبار خصوصية الحارمي لان  
 من استثنائي السامية يقال وتخصه بما جازيا كما جعلوا لفرقة عليه فوق الضمير الى غير ذلك  
 قال الحارمي ثم عرض على فرض الاتفاق عن الخطاب اي على مذهب السكاكي يتا على ان  
 مقتضى الظاهر خطاب المستعان به فهو ما اختلف في كونه حجازا او حقيقة لكن في الاتفاق  
 عن السكاكي لم ارم ذكره هل هو حقيقة او حجازي قلت الظاهر ان فيهم الاسم الطاهر من  
 قبيل الغيبة لا يقتضي ان استعمله في الخطاب مثلا حجازي بل الاعلام حقيقة مطلقا  
 لان سماتها لم يقدري وضعها في الضمير في نفاقها الى الحجاز اذ في حث سئل الحارمي  
 مع ملاحظة زينة الآخر لان قطع النظر عنها بالاتفاق فتدبر والرحمن الرحيم من الرحمة  
 اصلا فقه القلب المقتضية للفضل فيها حجازي مثل سعي عن الفضل في بعض الحواشي  
 هنا اولنا به وفيه ان الكتابة به مع غيرها الحقيقي الان يقال الاحالة هنا المعجزة  
 والمراد ان ذلك الكتابة لا تاتي الحقيقة على ما شبه الله في جعل لبس كناية في كتابة  
 عن نفي المثال والاستعانة بمنسوبة وضافة الحال له يقال مقبولة في كتب الكلام  
 للبيان وكون المشبه به اقوى واساة الادب في التشبيه مدحها باعتبار محذور  
 التقريب وقد قال تعالى الله نور السموات والارض مثل نوره كشكاة الله وكون اللفظ  
 مفردا اقتضاه المالك عيان الحارمي قال يمكن اعتبار التركيب في الحمد الرحمن الرحيم  
 على معني حبيبه الصالح الرفيق والجليل فليما قل ثم الرحمن لم يستعمل في غيره تعالى  
 فهو حجازي لا حقيقة له في الاستعمال اما التقارب بالوضع او بالسمي الالمصدر على التقاء

في حال الضمير  
 زينة الله











كالنجوم باهرهم اقدارهم طالعهم على الفواصل جمع فاضلة والفضائل جمع فضلة  
 فاشتهر ان الاولى المتغيرة والثانية القاصرة ولعله اصطلاح والافئلة بمعنى قالة  
 فالمال واحد معدن من تعلقات الخزايا بها يكن من شئ قل قول بعد لانه حيث  
 طلب الانتباه في القول بالسبحة وامامها كان التقيد بكونه مادا ذكر وجهه ولا دخل  
 لتقيد الشرط بذكر كذا افاد بعض محقق المفاربه وهو ادق من قولهم في المشهور  
 ليكون الشرط مطلقا فقد كنت الانسان بعد وكان مع الماضي لم يذكر التكيد  
 والتقدم الامام هو الامة شانه كان في مادة الام بمعنى القصد ونفاكسان  
 من جهة ان الامام يقصد بجمع بالنسبة للمفعول فيها والامة تقصد لتنعرف من حيث  
 ان الامة تكثر في الجماعة وتقل في الفرد خوفا ان يذهب ما مام بالخاص نحو  
 واجعلنا للمتقين اماما والرسالة شربت بالكتاب الذي يؤسل به لان شانه  
 المفعول السرفدي رتب بخط شحنا الذي يفتح المبر وسكون الراسية  
 لسم قد صدقة ورا التهر في الاستعارات شبه عرض الشئ الذي يخرج  
 عنه بطرف محيط به من جميع جهاته ولا يناسب قول بعض المحققين في استعاره  
 تبعية بمعنى على مثلها في قوله تعالى لا اطيعكم في كثير من الامور على  
 الاستعارة ووجه عدم مناسبة ان كلاما من الطريقة والاستعارة مجاز  
 فما معنى الاستعارة بينهما او ما في الآية فقد حقق الاستعارة الحقيقي تامل عوفي  
 جميعا فاعرف معنى معروفة كونه راضية بمعنى مرضية الاخوان على مجموع الحقبة  
 وتطلب القوة للنسب معانيه الاقعدان الضمير للرسالة وذكر باعتبار ان في  
 معنى الكتاب لكن الفوائد بمعنى المتعلقة ببيان المعاني فليتنا في الاقتصاص  
 السابق لانه باعتبار خارج المناقشات في كلام القوم والشواهد في الشاهد  
 جزى تذكر الايات القاعدة وهي قضية كلية تعرف منها احكام خريباتها ومن  
 جملة الخريبات ان احدى في الدور وحواله ان احدى يحقق القاعدة ويثبتها  
 وهي بقره وتذكره فقط يعني ان يعطى التحصيل وهي بقره التحصيل وقيل  
 القاعدة متوقفة على ان هذا باعتبار الامة المستعانة للقواعد والثابت بوقف  
 عليها باعتبار ما عند الطالب المنعم وهو قريب من الاول على ان يقول ان احدى  
 القاعدة باعتبار غيره من الخريبات لانه هو المحتاج للايات بالقياس وهو ثابت  
 بنفسه لاحتاج لتعريفها وبالنسبة لنظر القاعدة وكان هذا معنى ما يقال

الشاهد

ان احدى كالشاة من اربعين يكفي عن نفسه وعن غيره فقدر ولصعوبة العالان  
 الخ كانه يفرض لشرح العظام ولم الكيل الوو عند ما عطف الان على الخبز  
 للاستيناف او عطفه على حسب وهو مفضل لا يوصف بخبريه ولا يلزم من تاويله ساقى  
 انه مثله او يجعل الجملة الاولى لانسان الاحساب او يفيد في الثانية مبتدأ في صوم  
 الوكيل فالكبرى خبرية او لا يوقف المدرك الاعد الصغرى فتأمل لو اوصف بالهم  
 ورواه يكون على من اجاز كل ما كان كالا او التقي بورد المادة ولو وصفه لغزى  
 كوهاب المطية فان من حشاه فيه مجاز الاول وليس شئ فانها عطفه حال هربا  
 للتلازم بين الوهاب والموجود وليس المراد وهربا بامها اخر نحو لم يحصل  
 الحاصل بل المراد انه مبدى نفس المعنى الذي صار له بعبطية فهو نظير ضربت المفروب  
 وقتلت قتلا وقد شغ السك في عروس الافراح على من جعل قوله صلى الله عليه وسلم  
 من قل قتيلا قل له سلمه من مجاز الاول كما نقله عنه بعض حواشي العظام رجح الى  
 تقريبها على مسئلة وجود المفعول به قبل الفعل المشهور في خلق الله السموات  
 ولكن ان تقول المختلف فيه اشترط وجود الذات وذات العطفة شق فطفا  
 وانت في بعض المواضع فاتفق في الامن ذات العامل ونما المقارن وصقرا بازها  
 عطية فقط في مفعول به لا مطلق على كلام القولين والكلام في مقام من قدر  
 نزلت قال الشهاب الخفاف على البيضاء في قوله في الخطبة الحمد لله  
 الذي اتى الفرقان انه بما عطف لان اللفظ عوض لا يوصف بالنزول الاتفا لاجرم  
 ونوقش بان السبعية لا تقتضي المجاز فان ركب الدالة او كسبه تحرك تبعيتها  
 وليس التحرك له حقيقة وقد يقال هو لم يعول على نحو السبعية بل مع العرضة وطاهر  
 ان الحركة عرض فلو اوصف بها العرض حقيقة لزم قيام العرض بالعرض والركب محو  
 والقياس مع الفارق فاسد ولهذا تحتر بعض الناس في هذا زعم اجمعهم على ان القرآن  
 نزل حقيقة مع انه عرض بنقضي مجز والنطق واكثر من اللفظ به في الجاهل والشيخ  
 في ذلك ولم يرا انما اجمعوا على مجز السنة والنزول له واستعمال النزول القرآن وصدقه  
 وما يكون الاسناد وحققا او محازما لان النازل جبريل بسب القرآن كما قال الغالي  
 نزل به الروح الامين فتنى اخره لافان من خبره الاسناد حقيقة من جهة بعد  
 فتأمل لان كلام المعطين قال العظام لان كل ما وهب النبي صلى الله عليه وسلم  
 من العطايا فزوليم الحامد وغيره من مسلمي البرايا قال الشيخ في الكبر هذه الطبع



ممنوعة قال وحجتي من يأتي بالفقرة ولا ينظر فيها ادنى نظرة ثم حجاب بانك لم يكن العوم  
ولو باعتبار الشرف لان كل ما وهب لصلى الله عليه وسلم فهو شرف لا فخر ولا شرف ولا فخر  
لا يتحقق هذا الشرف فكل العظام عظم على ظهوره لان المراد كل ما وهب فاما ان  
تقديره ازيد فحجتي ان حوجاله الشرف لا يحوم فيه ولا تغدى نعم لما يظن ان لو  
خطبت حبيبة العوم اما ان لو حظ محمد الوصول له صلى الله عليه وسلم في فقط  
بفضل من الله تعالى عرج الشرح على ما ذكره السنوسي في شرح الوسيط واليوفي  
خواتم الكبرى من ان الاولى ان تقول محمد افضل الانبياء بفضل من الله تعالى  
ولا يقلل ان يقال ان لم يزل ان للسيد ان بفضل من الله تعالى فمع السلام من  
اساة الادب في نسبة النقص لغزوه بالمفهوم هكذا قال بعض المحققين وكان  
النقص النسبي لا بد منه لكن لا يلزم من ذلك حسن كثرة الانتقادات اليه ولا غلب  
على بعض المحققين وايضا احكام الله تعالى العقل على ان فيه شيئا من مصادره بيا  
على ان مرجع التفضيل التاميل وقال الشيرازي المرنى لا يقتضي الافضل والفقول بان  
المفني افضل واعلم ان الذي بدون حكم الله تعالى يرجع الخلاف لفضا فلتستعمل النقص  
المراد به من بعدنا فاقبلا لانه عرقا ولا النقص التي فلا بد منه لتفاضل والحق ان  
المجوز والتفضل على النقص بخصوصه الا ترى حسن تفضيل السلطان على جميع الناس  
والقول بان الالاسفرافية تضمن فضا يا بعد والافراد فيقول للخصم مدفوع يا نذ  
لا يلزم من تضمن الشيء ان يعطى حكمه من كل وجه والذوق والاستعمال متاهول  
ولكنه در لا نسب للتعظيم العظيم وعظم الدين لعظم من تربي به والعظم كل العجب  
التعريف بالمال المعمل كما شرع وهو المراد في النظم عتب التعريف وهو اختلاف الضرب فان الاول يخرج والثاني لم يوض  
بالعمل الصالح لعل الشخص فيصرف في مجر الامان لان مقام دعاء وتفضل عنه المبادر ان  
المروءات راعى الامان وكانه لان الصلابة تؤذن بالتعظيم فلذا لا يكون على غير الاشيا  
والملائكة الاستعلاء فالحق بالمعروف وقدره وضعيفا الحمد كل شيء وفي ريو ان العارف سيدي  
محمد الدين عيسى قدس سره  
ليس النقي للنفس خير لياست نزهة له للسعد ودين الناس  
ان انشرف هو التي للزحف لا الهاشمي ولا نبوا العباس  
الا ان الفوا الاله فانهم اهل الكارم والندى والباست  
قوله والظاهره غير بعيد مما قبله ومعاني الزكاة لمقاربة انجان من ان العظام

قال

قال في الآل ابراهيم فاعترض بانه التورية وهي ارادة المعنى البعيد والابناء معنى قريب  
في مقام الدعاء واجاب ان بانه النقص لللال في حد ذاته فان المبادر منه الاقارب  
يقطع النظر عن مقام الدعاين يعني ان شرط التورية خفا القرينة والمقام منته  
ظاهرة الان يقال ليس فاطمة يجوز تخفيض الاقارب ومنها ان العظام اقال  
لو قال وعلى اله العلية ذوي النفوس الزكية كان احسن قال لا بل احسن  
لفض الفقرة الثالثة عما فيها واجاب باننا ننظر لكل فقره ونأينزها فقط فالقرينة  
اصول من الثالثة والظاهر ان العظام لا حظ جهة الارزوح فقط لان كل  
فقره تشترط ومنها ان العظام قال ركا النفس يستلزم العقل بالاولى اي لان  
النفس المشتهوات اصيل قال لا هذا معنى على المقابلة بين النفس والعقل  
والعارفون على اتحادها ذاتا والنفاس بالاعتبار فهناك لطيفة بانها  
من حيث تشتهى نفس ومن حيث تدرك المعارف عقل لمجرد التاكيد والادوية  
عن التفضيل كما وجهه بعد فلا ينافي مصاحبة الشرط بل من التاكيد وهو  
الشرط من حيث التعليق على تحقق ويشترط تقديره مما وفه ان العاقل كما يطلق  
شر الا ان يقال ان للشك وغيرها خاص يقتل كالزمان في معنى والعقل في من  
وليس المراد خصوص ولا المقام للشك وتقدر اى مصافة لعدم تكلف شئ في  
هذا توقف على عمومهما لا انما للغير العاقل كما قدس فكيفما تقدر المحل  
وبعض التفضيل قبل التقدير هنا العلوم شئ اما الحق فلا بعيد له واما الاستغفار  
فأريد بها قول ان معاني الحق وانما خبر بان التفضيل من جنس الاولى لا ما كالحال في  
اما اريد بالمرتب والاولى هذا الطرف فالاستنباط ان التقدير لا المقام السابق فليست  
والجدة له وما بعد الحق فتمام وكفى الذخري بعد لحظة الاحمال وبعض التفضيل  
في الذهن ثم يقتض المتكلم في لفظه على ما يظهر له ولا حاجة لتقدير فان معاني  
الحق اى فاقول ان معاني الان العجب متاخر والذكر سابق واورثنا من خارجنا  
السيد البليدي على هذا المشهور بفتح الحجة بلزوم حذف الفاعل القول الحق فاما  
الذين اسودت وجوههم فليس اى فبقا الهم المزمع اى الاستغفار والصراحة  
لذكر القول العظام لا يحل ان المعاني لفظا مستغارة بالافراد في صيغة من مقابلة  
الجمع بالجمع على انه انما يرد ان كان من صانعة للدلول لا للنفقة والاشهاد  
الاستغارة على انها اسما لجناس لا لعلام يفرق في الشبهة كما قيل لان خاك

في قوله

في قوله ان الاولى مجزؤه  
دامن افادته بان قطع النظر  
عن المزايا

وهي أخذ الدعوى والادليل

التعريف بالمال المعمل كما شرع  
الحزب جبهة

الألوكة









سم بان الوجوب بان جهة المعلوم الخاصة فليقل العلاقة هذا البرينة باعتبار ان المصدر  
 جزم من موزون الوصف والاحكام علة منقولة فليسا بان ان النظر وجه الظهور  
 مقول عند كونه مكانا على معناه واما مصدره فيكون للفعل الاسم الفاعل او المفعول  
 كاسم او ماحمله على الكمية فذكر طريقا لا يقال احضنه اولي من المعنى  
 لما في طريق معناها النفس والجوار طريق بالبرينة لا ان تقول علة التسمية لا ان تقول  
 التسمية فانها جرد مناسبه حكمه لا تعطى حكم العمل من الاطراد والانعكاس فاذا  
 سمي شخص بانفس حكمه ايضا فليسا بان لا يلزم ان يقول الاسم نوال البياض ولا  
 ان يسمى به كل من انفسا بذكره فلا يلزم في النفي ولا في الاثبات ثم البرص في علة  
 في الاطلاق لا في الاستغناء في الاستعمال العلم في ذلك الجازم من حيث  
 الوضع الاصطلاحي لا يلزم ان يسمى به الحففة ثم يطلق عليها باللفظ الكلي فتبصر  
 بحيث حصل حسنة لها نصيبا وتغلب للحي او ما للجمع مع الشهور بانفسها  
 فليكن بان يقال الجازم لفظ اشمل في غير ما وضع له واللفظ يشمل المفرد والمركب  
 لكن المضاف اذ قد تم حقيقته خصوصها ففي المفرد وحده وساني يعرف المركب  
 في الفريدة السارطة اعني انه هذا تعريف الجازم واللفظ كلام الشرح السابق  
 كغيره انه خبر بالذاتيات وقال بعضهم التعريف الاصطلاحي لزم لكونه اذ ان زيادة  
 امور اخرى وانما ذكره ورواه الضبط الذي في شرح التسمية شوقا على  
 الجزم بالبرينة ولا ينبغي الجواز على ان تقول اللفظ بالذاتيات الا ما اعتبره اهل  
 ذلك الاصطلاح انما خرج الجازم بالجزء والزيادة فانه معنى خبر كاسم في الجملة  
 فلا يحسن ذكر ذلك في المراسل الموضحة الا في مقال التلوحة فتنا في التعريفات  
 لما هيته بضم ما يقال في كل واحد من القول بانفسا بط ولا يقدّر مضاف في ما هيته  
 الكلمة اتم كالاحسن خبر بد التام من الوحدة والادخل غير المفرد فالتحق ان الوحدة لا يخط  
 معناها في وحدانه من حيث اعتبارها في ما هيته الجازم المفرد من حيث اضافة الاو  
 بانظر الجوان في تعريف الانسان فامل الكلمة قبل الاستعمال الذي في كتب النحو  
 ان الكلمة القول المفرد والقول اللفظ المستعمل في الكلمة انما يقال المستعمل اهل البيان  
 اراوا بالظن مطلق اللفظ المفرد او ما جعله وهو مساويا بالصفة في غير ما وضعت  
 له خبر كاسم في الجازم الوضع الاو في الاصل فلا ياتي الوضع الثاني في النفي ويرجع  
 الخلف في ان الجازم موضوع لفظيا ثم وضعه نوحى فالوضع بقدره نظر الحقائق قبل

فان يقال الجازم كذا او قوله  
 ان قوله كذا في معنى  
 بلغة وقد قيل ان  
 في الاصل اه

فوله نظير الجوان اي فانه يأخذ  
 في تعريف الانسان من حيث كونه  
 جازما في ما هيته الا ان كان  
 لانه حيث كونه وصفا لها  
 فكذلك الوحدة هنا فخذ  
 جزمه ما هيته الجازم المفرد  
 لا وصفا لانه اذ اسره

كل

كل سبب يدل على مسببه بالبرينة مثلا وان حمل تبعته للحقيقة في الشخص فاسد ومنعه  
 لمعناه أصالة ولا يابا عليه لانه وسبب علاقة بالتأويل وهذه اوهما الحقيقة وقضاها  
 او لم نأثره بان يكون الشخص الانفاظ وتأثره بان يكون النوع كل كالمركب وصفه المشتقات  
 ثم ظاهر ما هنا ان الكلي في خبري الجازم تحقيق الغيرة والشهور انه حقيقة من حيث حقيقة  
 فيه جازم من حيث الحقيقة لم ان الكلي جازم لانه لا يوجد في شخصه ولا الشخص في انفسه  
 اصف له الاثر لانه منه فليس اعتبارا لغيره لا يستلزم شي كالنائب قبل العمل المنسوب  
 اليه قبل ان يناسب للاخر واحصوا على عدم وجود الكلي اسفلا لا اوللا لطلاق والنقد  
 وتبعه ما قيل انه استقامة لثابتة الفرض لما في الزعم وقال الكمال ان الامام المقتدون  
 لا يعرفون الا انه حقيقة والامام في تعريفها للملكية لاصلة الموضوع والكلي وضع لاجل المثال  
 في الجزي وبشيء انه ليس حصر والا لكان الكلي المسمى جازما فذكر كل نوع لمعنى ما فاتها  
 من صيغ العموم لا تقدر تحذف في المتن اي مفاد جميع ما وضعت له ليس واحد كما وضع  
 اي لا يصدق عليه موضوع له فاما معنى خبر من النفي فتعلق بكل فرد فرد المفعول عند التلو  
 الكلي فلا يناسب ما قيل اداة النفي اذا تقدمت على كل كان من سبب العموم وهو يصدق  
 بالسبب الجزوي والثبوت لبعض فيصدق على المشترك المستعمل في احواله فانه يشمل  
 في غير كل ما وضع له فلا يصح الاجعله عموم السلب من غير الغالب على حد ذاته لا كسب  
 كل مثال يجوز ولا يخالف ان صدق ذلك على المشترك المذكور التفات الى ان الماداهل  
 الدهية المحققة وهذا غير مفاد سلب العموم ثم عموم السلب وكذا العموم انما هو في مقام  
 ذكر فيه اداة العموم وتعلق بها حكم ثم توجه النفي للمدح فبقا ان يفسر اداة النفي  
 كان من باب سلب العموم اي سلب عموم هذا الحكم لجميع الافراد ثم اخذ كل ادم الاخذ  
 للدرهم انفي فيصدق بشيئ من النفي وهذا لا ياتي هنا بل ما هيته في سلب على نفس  
 اداة العموم وكل حكم تعلق باداة العموم كان نفي او ثباتا كان مسميا بالجزء الا في الاصل  
 فنصير سرخلة من الاجمال لمعنى السخنة لعدم بطوها في معنى اخر قيل كسعا لا يكل  
 بان العلم وضع للصغر وتقدر بالكثر لان العرف المفعول له في الاستعمال لا يكثر فيه بغيره  
 الغيرة وسوق في السبب خلاف في الاعاظم وادوار ودع عليه بعض النجاة النقل من  
 جمع اداة فعلية من الودق وترويه حمزة كفضل واسدلى على الاول مفعول عن المصدر  
 والثاني عن سبب خبر عن او مشتقة لتعلقها في استعماله في معنيتها وعلى جواره قبل هو  
 حقيقة اوجبالا لا يلزم من وضعه لكل معنى وضعه للمجموع في اصطلاح الخالب

فان يقال الجازم كذا او قوله  
 ان قوله كذا في معنى  
 بلغة وقد قيل ان  
 في الاصل اه







لا يجد لفظ لفظي يحذف ونحوه اخرج الكناية على انها وليست اما على انها محذوفة  
او حذوفة فتخرج بقية العبرة قال المصنف اذ لا انتقال الاثر منها فثبت  
وبالاستقلال متفردة فيها فلا فرق بين المجاز والكناية اذن وورد بان الفرق بامر  
ثالث وهو الاخبار بها في الكناية لكن الحقيقة في تصديره ولا يمكن ذلك  
في المجاز لان الرجل تنافي السبعة كما في المحذوف فلا يمكن اجتنابها واما الاشارة  
للاستقلال فمجرد اخطار بالبال لا قصد اخبار ولا تخفان ان هذا الوجه هو الحقيقة  
والمجازي وانه يتوقف على ان المعنى المجازي والمجازي في الحقيقة فلا يصح قوله الواحد  
مجازي في الكلام والا لكان الفرق فليحذف قال السعد والمراون الكناية مجوزة في المعنى الحقيقي  
وان لم يرد بالفعل المحذوف حبان الطلب وان لم يكن له طلب بل قد يسجل المعنى خارج  
كما سبق في بحث السبعة من نحو ليس مثله شيء قال ابن يعقوب لكن المنكسر لم ينصب  
تلك الاشكال في الكناية فربما قلنا لا يرد هذا على هذا على احسن الطريقين من ان  
الكناية للاق المعلوم واردة اللازم وهي طريقة لفظية وعكس السلك ولوجه بان  
تساوي اللزوم يعني كلا وكفي اللزوم العادي بل الاوهى المعتمدة بوجوه من كونهما  
اذلا معنى الاضافة للعلاقة للمجاز الام من حيث انما هو عليها واعتبارها فيه او من حيث  
للمعنى والعبر والعلاقة المقدم ذكرها المدخولة للام المعنى في معنوية السمة  
غير المتأثرة بخرجت المتأثرة ولو في الصورة كقوله في المنقوش في الاستقامة خلافاً لما  
جعلناه مجازاً مسلماً وحيلاً من علاقة المرسل الصدية كاسد للبيان والحق انما بانهم  
ترجع للمعنى المتأثرة بالتمثلة والاستقامة تملحظة نسبة التملحظة بتقديم الميم الاثبات عاقلة  
ملوحة وحقها واما الاله والظلال رجوعاً بالنسبة فان الاله انما نسب وتذكره رجوع  
للمسببة البدلية نحو باكل الاله التي هي بدلية وقد سبنا نسباً لبقا للمنافسة  
في بعض العلاقات انص بالجملة لا يقول على محذوف قولهم علاقات المجاز المرسل خمسة  
وعشرون ونحوه ورجع العلامة في شرح المحلى على الورق ان طلاق المدلول على  
الذال للمجازورة او محذوف لاجرة الدال للمدلول ولكن ان تقول العلاقة الخالية للمخاني  
الذال محذوف للمدلول ولكن ان تقول العلاقة الخالية للمخاني ان الذال المحذوف والمعنى كائنه  
في الالفاظ والمسببة والسببة باعتبار الفهم وبالجملة الخارقة يعوق مقابل مقامهما  
ينبغي التنبيه له ان العلاقة قد تكون مركبة من نوعين عند تعدد الاعتبار استعمال  
اذا الاستعمال في الانكار فيلاحظ اولاً ان الاستعمال سبب عن العمل ثم ان العمل

سبب

سبب في الانكار ولا فرق في ذلك فان القرض تحقق الارتباط فغيره من سبب وانما  
وكالمسببة كخبره مع المثالين لعداها وتضمنت الاثر للفرق لغيره من سبب الاول  
لحبل العلاقة خروجه فغيره سبب الحار قدر عن ادعاء لا يذكر قول غصام لا يرسله  
عن التقيد بعلاقة مخصوصة لقوله في الكبير نظير في الكلي اما كل جزى فقد اخص  
بما اعترف به ولا تخفان ان اصل التسمية لوحظ فيها الكلي في النجاعة الاولى  
الجزء لان النجاعة خاصة بالعقل وما دخل في كلي جامع على الاظهر وان فرر  
شخصاً اذ وصفه المشبه به معترض خيب بان اخص على المنقوص عليه فان  
المشبه به لا يخطب التشبيه لا الكلمة المستعملة في قوله لنا شجنا العبد في الكنية  
خارجة عن الموضوع فان قريته من له نسبة به لانها من اربعة خارجة بالمستعملة  
لان اللفظ غير مذكور بل ولا تقدم في مح الكلام كما سبنا في فلا يوصف وفيه بنا في  
جعلها من المجاز العرفي كما ذكرنا في ان الاطفا من حيث زرتها من حيثها فاقها  
للمعنى مانعة قيل هي باستعمال فان اريد المستعملة وكوبا القوة دخلت الحقيقة  
فانما صالحة لان تشتمل في العنبر وروى على هذا ما ورد على ما قبله من اورد في  
عن اقسام المجاز فالظاهر ان راداه قوة الفرض من الفعل بحث لوضح به كانت  
مستعملة في العنبر وهذا غير محذور والصلاحية الخاصة في الحقيقة وكذا في المسب  
عنه في عدم التقيد لكان اولي على المطلق اي المتحقق في الانسان في اللفظ  
النقل له بخصوصه ثانياً في مجازي كمرتين ولفظ الاول استلزم احتيازاً بلفظ  
السعد انه مستعار للشيء كالحج والهم ولكن لور خاص فلا يفرق جمع من الطرفين  
ولما تم القوم منه رجع الجمع وكما ان الاستعاره منه على تناسي التشبيه وكما  
وان كان هو علاقته استلزم حملها ونسبها بالمعنى المحذوف الا انه ولها من العيشة  
تمسك السعد بلفظها بغيره كواحدة على وفيه الحرون بعامه قد علق معناها  
بجدة والظلال عريضة عليه اي لو كان ويمكن القوم بلفظه بالوصف المشبه به  
او بمعنى التشبيه كما يقال انت على كالاسد او بالنسبة بالنسبة الى الاسد  
واعلم ان الاستعاره هنا اثنان المعنى الاسمي وقد يطلق بالمعنى المصدر في مشهورها  
مستعاراً ومشتقاً وتعارفه ومنه كما في التخصيص في الجملة التشبيه من العاد  
واللفظ يكون احدى عاربه من هذا لهذا حيث ادعى انه لا فرق بينهما ولذلك  
كانت العلف انواع المجاز اسم جنس المراد به ما شغل علم الجنس كاسد ولو

قوله ولا يخفى على الاظهر  
قوله وهو محذوف في كل اي القوة  
والباس في كل  
المعنى قوله اظفار لم يميز نبت  
في بيان ٥١

والسعد والسعد

عامر  
نحاشه من صغير الصافره



فلما انه للفرد المنتشر فان الانتشار وعموم الوضع يكفي في الادراج انما ينافيه  
 المستحسن الوضع الخاص وكذا القول في اسم الاشياء وكيفية تباين وضعها  
 للحيثيات فاندفع التوقف بان الاستغارة والادراج انما نظر على ان الموضوع  
 له كافي قدر ثم سطر انما بالتمثيل لان مراد للمص باسم الجنس الكلي لا هو والاس  
 مشتق حتى يشتمل العلم الذي لم يشهر بوصف في الكلي اما حقيقة او باطلا لان  
 الاستغارة انما تنفع في العلم في غلة للمفهوم الثاني ومفهوم الاستغارة يجوز المرسل  
 كما طلاق زيد على خبره لعدم احتياجه للادراج المناق في العلمية ولا علة من بعده  
 قياسا على الاستغارة للفرق وجعل خبر زيد انما اعتقدنا حيث من بعضه  
 واما الاعلام في مقامها الاصلية فقد مر الكلام على انها حقيقة او لا في السئلة  
 والتعريف من افراد المشبه بمروره بالسيد بان المبالغة في التناول تكون مجزئة  
 الاتحاد واجاب عبد الحكيم بانها لو كفت لقل بها في الجنس على انها ان كانت  
 لاعت قصده فقلط والافوضه حديد او دعوى كاذبة فلا بد من التناول  
 بالادراج وهو توسيع ويرة والاف السباق في المقصود ثم من بين الكذب مع ان  
 ما شانه الشيء له حكمه فطانه هو وقد قال الكلي بنظر ذلك في المشبه حيث  
 قال بازا الله عنه واما الاكتفاء بها في الجنس فلانها ناس لان الملتفت له منه  
 الافراد فيدريج قد انما نشبه السيد خبره بالنامل الصارق بعد التشبه  
 بدل السباق على ان التناول للاستغارة بعد التشبه بالشخص نفسه فاندفع  
 التوقف بانه بعد التناول يشتمل المشبه فلا ينافي تشبيه ونقل والاحتاج على  
 الجواب بانه باول وجود بلغ غايته لم يصبها المشبه وان دفع ايضا القول بان المبالغة  
 ملقت فيها لذلك الشخص المبرور والمطلق كرم فاصلة ان التناول لا يندرج  
 لموضوع فاعني الاستغارة والافرض الاصل الى الحاشي بالشخص المبرور فاما ولو  
 في قولك ان لا يكون زينة او عاطفة على محذوف اي اكد من ذلك وان يكون  
 انما قلت لم يعتبر التناول بمسح كذا قلت التشبه لا تصح فرضا للمبلغ  
 في التشبه على انما خرج اللفظ عن موضوع العلم فمن انما نصها في نحو على زيد انوم  
 النفا من زيد ولا يملك من خلاف الوصفية ففما مر على المسح الا على  
 اصالة فتدبر كما ذكر بالمله من مذكر شي خاطئه بالمرور وهو قطعه العلم الصغير  
 الباسد فقل ذلك يجوز بعد تربية الاله فلا على الناس بعد ذلك حيث

اي قوله اونا ويلاه

قوله والتعريف وكذا في السيوطي عليها واسطة الله

في انما ينافيه

اصلة

اصل الصاير لصيد كل ما مر عليه والاعاني صيد الفصح في الرجل المبرور حاتم بن عبد الله  
 بن الخرج الطاه جاحلي وابنه عدي صحابي وكذا في بيت خاتم النبي اكرم الله  
 صلى الله عليه وسلم واصله اسم فاعل حتم او جبه او غيره ولكن ما عدا الله لان  
 تناوله بالادراج لغيره في الجملة مما يحلان ادعاء ان له افراد وكلمة في نفسه  
 كما سدر في الادراج الحاصل في اسد وغيره والنسب ادراجها في قالب  
 واحد واصله من كلام السعد الى اسماء غير مشتق تناول محصور من  
 اسما الافعال وفي الفارس سدرها تبعية لمصادر حقيقة او مقدره =  
 فاستغارة مبرها لتفسير تايده لاستغارة السعد المحس للمفسر كما  
 عدم النيل من العلم ان حذاظم او عللت التبعية لعدم استقلال  
 المعنى وقيل قد لولا اسم الفعل هو معنى الفعل او لفظه ولو حظ والله  
 على معناه فيناول للاول بالواسطة اما ان عللنا التبعية بقصد المصدر  
 اتصاله ونقره غيره كالسعد في فاصلة على نحو ترال ودر ان من  
 المشتقات التي لها مصادر بالفعل وفي غيرها اصلية ويتناول ايضا اسما  
 الاشارة وفي الفارسية تبعتها لضمير بمعنى الحروف ووضعا للحيثيات  
 فيعتبر اول التشبيه مطلق معقول مطلق محسوس مثلا وقد يقال لا يلزم  
 من تضمن الشيء معنى الشيء ان يعطى حكمه ويتناول ايضا الضما ودر  
 اليها السبكي في عروس الافراج لحيث ان تبعتها لمرحبا في في حركات  
 اسد اقصدته حقيقة وفي حركات اسد في الحمام فأكبر منه محار ثم قال  
 وهو الحق ان الصبر حقيقة فاما فان وضعه على ان يعود لمنفعة غيره  
 بلفظ حقيق او مجازي نعم اذا استعمل في الحاصل وقلنا انه مجازي على احتقائه  
 في حيث اللغات في السئلة عري في الاصل والتبعية على ما تقدم في اسم  
 الاشارة وتناول ايضا المسح والمجوع وفير نور الدين الشيخ على السبكي  
 على العصام استظهار انما تبعية لمزود ولم يطر عليها في حال التشبه ولا يجوز  
 مستقل كما في المفرد فليتأمل قوله ورجل نحو حاتم اي قصدي في الوضع كالمصلي  
 للادخال وخرج الصفة مما قبله خلافا لما يوجه بعد قوله عارضة اي فلا  
 ينظر لاحتمال تكون استغارة تبعية كالمشتق او لا يلزم من تاول الشيء بالشي  
 ان يعطى حكمه خلافا لما في الاصول ويلزم تبعية اسم الاشارة والغير لنا وبها

اي قوله اونا ويلاه

وقيل قد لولا اسم الفعل هو معنى الفعل او لفظه ولو حظ والله في انما ينافيه

اي ان استغارة المشبه او المجموع تابع لا استغارة المفرد الله



قوله ورد جوابا له

بما رايه وتمتلكه بل الموصول لقولهم انه مع صلته في قوة الملتحق وخرج  
بالاسم قبل في مثله الاولى وخرج عن الاسم اذ الخس للادخال لا للاخراج  
قلنا من عن وبالسببية صح حيث كان من حروجه نفسه اما الانكشاف  
لوقيل اخرج من الاخراج ورد في المحل اي على الاحمال الصادق بالكل والبعض  
فتقلبه البعض بعد من تعليل العام بالخاص لا لتقليل الشيء بنفسه كما  
يتوهم من تغيرهم المحل بالبعض وانما ذلك اقتضاه على المحقق تطهيره  
والجارية قباله لا لغيره انما هو في نفسه من بان وبضدها تتغير الاستبانة  
عللت السببية بتغيرها فانها فالاصلة تنعنه فتروقه وتغيرها بالاول  
انهم وهو عدم تغيرها في ذاتها فتدبر اولادها الكثير ان قلت كيف هذا مع  
ان الاصلية في بعض الاسماء والسببية في بعض الاسماء ايضا وكل الافعال  
والحروف قلت الملتحق له الافراد المحصلة لا الانواع وظاهر ان محو السببية  
اصليه قبلها ثم تنفرد الاصلية نحو الاسد في المبالغة الفغات للمرد بالاصل  
لالمقرون الا ان وجه المبالغة ان قيل هذا الاصلية النهاية بحيث لا ينسب  
لغيره او كل ما عده حقيقا بالنسبة له فلا يمكن الا نسبته لنفسه وانه كمال  
بقدر النجس بد منه والتشبه بين الاصلية والمجرد فقلنا ان المصداق له  
كثير وبيع ونعم وليس ويمكن ان يتغير المصداق نظير ما سبق في  
اسماء الافعال او ليقع التشبه في المعاني من العود وان لم يوضحها  
مصدر من المادة وشمل ايضا ما اقترن بالحرف المصدر نحو يجرى ان يقل  
زيد بمعنى تخرجه ولا يقال اصله باعتبار تاويله بمصدر فان المقتضى اللفظ  
المتداول وهذا نظير ما سبق في تاويل نحو خاتم قوله واستحقاق الفعل والوصف  
منه اي من المصدر المستعار فلا حاجة للتشبيه ولا استعارة في التثنية  
بل هما ساويان من المصدر ثم هذا باعتبار المادة وقد تكون باعتبار السببية  
كما في امر الله بمعنى ياتي فظ كلامهم اعتبار الاستعارة في المصدر ايضا قوله  
اتحاد المادة واختلاف الزمن لخارج عن المصادر فافهم ما في الاستعارة  
عظام الدين من الامتياز فيما بالنسبة وافاده ايضا ان معنى تغيره في هذا  
ان الكلمة المركبة من المادة والسببية مستعارة بالنسبة لاستعارة خبرا وهو  
سببية وهو يقيد الدخول في التفرقة من غير ان يرد بالكلية ما يميل الى السببية

قوله لا ينفرد الاصلية نحو الاسد في المبالغة الفغات للمرد بالاصل

قوله بالتشبيه فنقول تشبه الأسماء المتعينة بالاشتغال بالأشياء المتعينة بالماضي وتشتبه أي بمعنى يأتي فقط

قوله والهيئة أي كونها ماضيا أو مضارفا

قوله المادة وهي الذات ان الكلمة المركبة من المادة والسببية مستعارة بالنسبة لاستعارة خبرا وهو سببية وهو يقيد الدخول في التفرقة من غير ان يرد بالكلية ما يميل الى السببية

قوله لا ينفرد الاصلية نحو الاسد في المبالغة الفغات للمرد بالاصل

الامن

في فلا يحتاج لارادة السمو

الامن حيث المنوع مع امكان تبعية المجموع للمادة بالقياس على ما قاله في  
لغيره الفغات لان المجموع موضوع فانه اذا وضعت المادة للحدث  
والسببية للزمان كان المجموع موضوعا للمجموع خصوصيا بالصفة والمجاز  
وان استشكل بان وضع المادة شخص والسببية نوعي فوضع المجموع فيه  
حكمه ان حمل على احداهما وينافض ان جمع بينهما وقد وضع ذلك في علم الوضع  
بقى انه هل يستعار الفعل باعتبار حيز مدلوله الثالث وهو النسبة على  
ما فيه خلاف في شىء المقام والظاهر الاستغناء عن ذلك بالمجاز العقلي  
وحمل ارجاء الغمان فالقسمه سباعية لان الاخر ثلاثة حدث وزمن  
ونسبة فيجوز في كل واحد في اثنين وفي الثلاثة ومثال اجتماع الثلاثة  
لستنبط منه الحارق يقسم الاقسام ان نقول قبل الامور بد المعنى بغيره  
خدمته فشيء الضرب والاستقبال والنسبة للمفاعل للتحقق فجمع  
شدة الاندفاع والتحقق ومطلق الارباط وتستعار الفعل الموضوع لنفسه  
للمشبه فتدبر استعارة في وقال الكوفون جروف الحرسية من  
ما وردة لم يفتي حقيقة هذا بمعنى على قبل كان شق الخبز وبضه الرجل  
في داخل جزئيه فالظرفه متخفة استعارة لفظ الظرفه لانه  
لادعي لهذا انما الذي يسرى التشبيه كما قال بعد وانما استعارة المصدر  
لادعي الاستعارة منه ترتيب اي في الخارج وان كان باعتبار القصد  
من بان اول الفكر لخر العمل وفعل لام الصعوبة حقيقة على جرد ما خلفت  
الحزن والانس الالهيون نحو العداوة والحزن الى ما ليس شانه الترتيب  
على ذلك النسبة كما لم يجر هذا باعتبار الشان وان لم يقصده حال الانقيا  
فانهم النقطه اول اليزيد ثم اني بعد ذلك فمائل قدر استعارة الترتيب  
تاسي بمعنى الاستعمال وليبعد ان يراو اللفظ من حيزان العالي في الخزي بمعنى  
تخفف فيه فتدبر متعلق بفتح اللام وان كان المتعلق نسبة شيئا الى  
الاول باعتبار المعنى اصلا واللفظ متعلق به استعارة الاضافه لاني بذكر  
او المراد بفتح الفاتمة والافعال كانت حروف اختيار لظام المصدر ومن وفقد  
على الوضع لخر ثبات ماله كلمة وانما تصلح الالة على ان الوضع غير الله تعالى  
والافرو يعلم الاشياء تفصيلا عن الآلات وجعل السعد الوضع للملكي

نعم بدركه

هو ان الاستعارة لا يكون فيها اعتبار السببية

التي وقت الاستعارة

في حيز حيث تعاطيا بمعنى واحد

www.alukah.net



شرط الاستعمال في الجزئيات فلم يكفوا بهذا الشرط فانما في الحقيقة  
والاسمية والزموه محازات الاحتمالين لها سبق لك صحة مع صحة الكل  
في الجزئيات حقيقة يتوخ استلزام ذات النوع لا النسبة من احد الطرفين دون  
الآخر فان الخاص يستلزم العام دون العكس غير مستقلة من حيث  
الطرفين دون الآخر فان الخاص يستلزم العام دون العكس غير مستقلة  
فلم يصح ان قلت قد حكم عليك في معنى الحرف مغاير لمعنى الاسم قلت هذا  
اذ الحرف من حيث ذاته وعدم استقلاله اذ الحرف اللفظي لا الجمع بين شيئين  
معرف الحرف فلا يكون ملحوظا لذاته اللفظية ولا يعبر عنه الا بالحرف وقد قل  
السيد ذلك بالمرأة تارة فغير اللفظ فلا يحكم عليها وتارة بنظر لذات  
جوهرها فان يكون مفصولة وظن ان الكلي لا يحمل اللفظ فذلك كان من معاني  
الاستلزام في الحروف فقدر يندفع عنك ما تخجل هناك من الخبرات ليس  
محرر كون الشيء من الامور النسبية فاضاع عليه بعموم عدم الاستقلال  
بالفردية ان قلت مقتضى عدم الاستقلال عدم التنسب والاستعارة اهلا  
لانفسه والاصلية فان في ذلك حكما من حيث كان فلنا من القضايا المسماة  
بضمير في التايه والاضطر في المنوع نعم يقال هل لا يعتبر النسبة للجزئ  
من حيث ذاتها التي سبق استقلالها عن غيرها فان ذلك اقرب من الانتقال  
للكلي وكانهم روي ملحوظة الكلي نسب لا التدرج المقصود كونه مستلزم الانتقال  
مخلاف المتعارفين باعتبار قدر استقلالها عما هو اصل الاستقلال في  
الجزئيات فثبت عند انه لا بد ان ينسب لصاحبه حقيقة غير مستقلة ولم  
يعول في التعليل على كونه غير ذات الذات لانه لا يشمل اسما المكان والال  
فانها قارة بجمع اجزائها في الوجود مع ان الحكم يكون على غير القارة بحركة  
سريعة ورفا طيب فلذا انتقد التعليل الذي التعليل به وجعل على ما  
استفناه عنه من ان المصدر هو المقص الاصل ايجات سفي كثيرها ومن  
جعلها ما ذكرناه في الاقسام من ان المسئلة تكون نسبة الحرف في الضارب  
ويبدو منها ان المقص قال في كون الشيء الرسالة لم يقع من غير ان يقع في  
الاصلي ويبقى ثم استدل بوقوعه عما قالوه في فاذا ثبت القرآن فاستدلوا به  
معناه اردت القرأت فان الارادة سبب للقرأة وناقضة المعاصم بإمكان

ان كلامهم

هنا

ان كلامهم بيان للجزئيات المعبر بها لا للتنبيه وانه الذي علمه بان المرسل  
لا يعتمد الحكم بالمشابهة فلا يقتضي الاستقلال وفيه قطع الحكم بمسألة  
فالقول انه يكون نوعا ويمكن اعتباره في الهيئة السابقة اما اعتبار اللفظ  
والفقيدي في الزمن او ان المستقل باول كونه ما فيها فان الاستقلال  
سابق ثم الحال حيث اخذ الموضوع واقتضى عليه ان يستلزم في اللفظ  
نعم في ازمته مختلفة يسبق لما سبق ثم الحال ثم الاستقلال وهو الذي  
للهم عوم الطلبة كما قال وهو صحيح ايضا كما في الدوام في تعليل اللفظ  
ولم يعكس لان النسبة لا يتوقف عن المكسبة في كونه اظفار لمسية ذهب كما في  
بناء على مذهبه الا في التحيل اما القوم فالتحيلة عندهم محار على راس  
فيها مشبه ولا يستعار له لغير سمي استعارة بمعنى آخر نسج كما سمي وبالي  
فالا استعارة المعاصرة التي تفيد النسبة لا تكون عندهم الا حقيقة المعاصرة  
واما المستعار منه فلم تغير عليه الا حقا وان كانت الفكرة العقلية رابعة  
بل تريد ان تقرر كون الشيء حقا او عقليا حامضون على التميز  
او المفعول له المطلقة اي تحقق خيس والمراو به ما قابل التحيل من حق  
اذ ثبت لا اليقين لعدم الجسده وجميع ما قبله مشترك وتخلل ان يراد  
بالمعلوم الذي يتصور عليه وينتشر ما يعرف في ذلك وقيل معهودا وبما للتخلل  
فاختلج لما يستلزم او عقلا اي بان حكم العقل بانه ذو واقع مازق  
اما كونه له نبوي في نفسه كما المعاني الوجودية والاعتبارية الصادقة بنا  
على ان لها نبوتها في نفسها يقطع النظر عن اعتبار المصنوع وفرض الغرض  
وهو ما يرتضيه شخا العبد في لغير الله له واما استاده لمقتضيه  
الخارجي كما ثبت له قول الله المدلوله للكتاب والسنة بناء على ان الاعتبار  
لا يتوقف لها الا في الذهن والالكان نبوتها في الخارج اعتبار له نبوت فيه  
فقد وروى سلسل وايضا كانت تتعلق بها القدرة اذ لا ثبت بدورها  
ثم التعلق ايضا باعتبار احتياج لتعلق وهذه اعلى انه لا يخرج عن اشكال  
الواسطة بين الموجد والمعدوم ولا يصح نبوت صفته الا في محل حتى ينفق  
عن الحال على ما هو لظن على ما حققناه في حوشه القائل انما الفرق  
بين الصادق والكاذب ان الاول منزه والثاني مخبر بخالفه الخارج وبما هو

اي ان المستعار والمستعار منه  
اما هو مان او محققان او  
احد هما محقق والاخر  
موجود او بالعكس وقوله  
بل تريد اي بان تضرب  
الاربعة الاقسام في صورتين  
التحقق فتكون ثمانية  
اي ان المستعار والمستعار منه  
اما هو مان او محققان او  
احد هما محقق والاخر  
موجود او بالعكس وقوله  
بل تريد اي بان تضرب  
الاربعة الاقسام في صورتين  
التحقق فتكون ثمانية



كما ونضاه في موضوعه في الجملة ليس المراد بالتخفيف في العقل محذونه موجودا  
في الذهن وجودا وذاك فان هذا القدر موجود في التخيلة كالإشفاق  
القول من القاعدة اللغوية لا يتبين العين عليها معنى أو وجودا كلفظنا  
كلية نحو كل زنا محرم الوهم يعني الكاذب ضد العقل المتبادر في محتمل  
بريد اخذت المفكرة بواسطة الواحدة على قاعدة الحكماء المجمعة في الترتيب  
من الجهة في قوله منع شركا من خباياك والفرق بين جهة واحفظ بديك  
واعقل ان نحو ان لم يعد العقل ثلاثت تجاوزت كل نحو فسيمان في كلام  
قوة الأولى الحس المشترك التي توصل إلى الحواس الخمس الظاهرة ثم خزانة  
الخيال ثم المنفردة بتصور الخليل والتربك ثم الواحدة ثم خزانة الحافظة  
قال شرح الهداية الأثرية الأثرية واقضت الكلمة الأثرية فرغ التحريف  
الأخبر من الفقا لله محل النزلات والصدوم فوايد منها ان هذا التقسيم  
للمفكرات لا يمكنه ومنها ان التمثيل عند السلك من قبيل التخصيص وتو  
لك انما قد يكون تجليبه كجاري الحال فقدم رجلا وتوخى اخرى وفيه ان السلك  
جعل الصيغة ثلاثية تخفيفه جز ما حوزت اسد في الحام وتجليته جز ما  
نحو اظهار المنية ومحملة بها نحو قوله صبح القلب عن سعي وقصر باطله  
ومرر افراس الصبا ورواحله فشب الصبا حية سفر على قاعدة المكتبة  
والاقرس والرواحل تجيل ويحمل استعارة تخفيفه لدواعي الهوى والشرهوت  
والاسباب والالات وهو كثير ومنه نطق الحال وتبعضون عبر الله  
فالمستعارة الدلالة والادغال بل كان في اظهار المنية باعتبار اسباب  
الموت قال الشيخ عصام الدين ولما كان المحتمل لا يخرج عن القسمين تركه  
المصنف في قسم الاستعارة الى ثلاثة اقسام مطلقة التقسيم حقيقي باعتبار  
المطلقة مع كل الامتناع اجتماع الاطلاق ومعها واما اجتماعها فاطلاقا  
لا حقيقة اعتبار من حيث التوزيع مع الخبرد لجواز اجتماعها وعلى هذا  
فقط تخيل ما في الفارسية من ان الانفصال هنا على سبيل منع الملوحة  
لجوز الجمع بلاه شيئا من ثم اي لم يقدما بالهم واحد من هذين ولم يفرق  
بعض النكاحين هنا وغفل عن زيادته لفظ شيئا من فقال ما قال في  
جملة الأولى لعادة الثاني ليكون نصا في عموم السلب فان اقترن الثاني

بالجمع

اي الجبال  
اي المصفر  
اي الوهم

بقول

شرح  
الذوق  
الاجاه

بالجمع فبذلنا مطلقا اذا اقترنت بما يلازم واحدا من الآخرين وليس كذلك  
ولعمري انما يتوهم هذا القول المص بما يلازم الاستعارة منه وتستألف وانما  
عبارة المص بما يلازم شيئا ومصدوقا شئ واحد منهما فمع السلب والتركيب  
الأولى بنا الاغرض عن مثل هذا الكلام فانه مما لا يعلم انفق اوزين المنطق  
لكن قد يغلب القدر فلا يسعف الخرب القرينة المعينة ظاهرة لغوية ان  
هذا القدر يحتاج له من حيث الخبرد والمصرحة فقط ويمكن اعتباره في الترخ  
والكسبة كما اذا شئت به الخبرد رقطا في جريه فقلت شيئا ارقط فان  
المستعارة انما هو اشارة لشبهه بجوان مطلقا وذكر الرقطة معنى المراد  
فليس يرشح الان ان يدنكوى مثلا فامل اي شئ يدنك رقة في يوم  
ان هذا الخبر بالوصف الواقع لا بالاسم الاصطلاحي والفريقين هما الله  
نفي عليك وان شئت فانظر لعبد الله مسلم بعد الله وقديس في شئ  
الحازن بالارباب بهذا لم توجد استعارة مطلقا له وما في الفارسية  
من الزام ذلك وتخصيص المطلق فيها قد شئت حالة لا يعود الله لعله بعد  
تمام القرينة لخرى واعتبار بخار الاول في الاستعارة حتى يحتاج للتفصيل  
مما لا دعي له لان عدم العلم اطلاقا خاص به فظاهر ان عدم التفصيل املا  
غير مرد هذا وانما المراد للمعنى الكساي كما قال اولاهو الخط ان الوسيلة او قطع  
النظر عنها بالمرة ولا بد من تناسب بين الشئ وما وصل اليه فخره فبذلك  
بعضهم بما اذا لم يفرق الملائم ما شئت عن الاتحاد والا انقلب الخبرد ترشحا  
وذلك لقول ان عواما من نطللي من الشمس نفس عزم على من نفسي  
فامت نطللي ومن عجب شئ نطللي من الشمس فان التظليل يلازم له  
لكن التقى منه بالهم المنشد به يكون تجديرا ويحمل ان المراد من رى نفسه  
بالله داما فيكون ترشحا كلمة اي لا النفس الترخ مفردة بالبدو والبلاغة  
لل كلام والمكالم وعلى فرض ملاحظة جملة كد مستلا فليس مفسود ولا زنا  
ع تكون كلاما في حديثه شخيا على ابن عبد الله قال بعضهم لا ملاحظة  
من وصف الكلمة بالبلاغة اي بالاطاعة لخصي الحال كان في لغة النكار  
لكنه خلاف الاصطلاح قوله والاولى انه وذلك ان الاول مبني على البلاغة  
الاصطلاحية وهي قد ثبتت لتجريد اذا اقتضاه المقام دون الترخ وعلى



وعلى فرض اقتضا المقام الترشح بنيت له أصلاً البلاغة الأصلية  
 الكثرة الفاعلة أو زيادة المتأخرات أن فيه إعطاء الشيء أكثر مما يستحق  
 فإن استندت راد على اللفظ المستعار أخذ الملام وظاهره أنه مشتق من  
 بالنزاع أنه مزيد ولا ينبغي هنا للفاعل الاستعارة في الاستناد للترشح  
 فلفظ الأول أنه من يبلغ تبلاغة بالمعنى المفعول وإن كان خلاف ما في  
 الكبر والاطلاق البع من الخريد هما البلاغة فهما بل نفس الاستعارة  
 ففتح أو المعنى ذات الإطلاق أكثر من واحد كدلت على التقابول  
 من حيث الكيف كاللا وضحة وعدم الإجمال وسنة للزوم والحقنا  
 أن الأضاف أن سياق المضططاه في القرينة المصححة لا المعينة إلا أن  
 جعل على التمام الكامل والقرينة المكينة ترشحاً قال في أكبر هذه الضميمة  
 غير الكافي أي وما عنده فالتشبه به مستعار له فها هو المفعول أن القرينة  
 تحريكاً فافواه الشيخ عصام الدين قال بعض من لبث عليه كمال ثم الكذب  
 لذهب السلك من حيث أن المقصود الأصلي هنا وصف التشبه والتشبه  
 لا مجرد عنوان المستعار له والمستعار منه ويشير له تقدير ترشحاً في محل  
 المثنى سابقاً فقدر وها هنا فوايد ليس فيه وجه غير التكم على أنه  
 فاذا قرأ الله لما من الجوع وسأني في المثنى وتحت يشرح أن شوق لشرح  
 الترشح قال الشيخ عصام الدين بجري في ذلك في الخريد أيضاً كان يحمل  
 شاكى إلى محار من تمام لفظ السبع فيكون ترشحاً معني ولا يخفى بعد  
 محو هذا الفعل المادى من حيث اللفظ بآداب الاحتمالات يجوز لحد الماخوذ  
 مما يأتي أن الجواز في موضع واحد لا موزع على المقام والقول بأنه ان جرت  
 قرينة مانعة لعين المحار والألف حقيقة يجب عنه بان القرينة موجودة  
 لكن تتبع المجاز في الاعتبار أي يمكن اعتبارها خصوصاً الاستعارة  
 ولها ولكن ترشحاً إذا قلت ريت محاراً وأسدي في الحمام يمكن الرجوع لها والثنائي  
 فالأول هو الحقيقة كما فاه في أكبر ترشحاً بلا استعارة يقع إلى آخره  
 كما أتت له ابن يعقوب على الشخص ما يقال أو التي على خصصته فاما مضاف  
 للاستعار له وهو كذب أو لا فلهو لا محل له فاختار الأول ونقول هي صفة  
 تعوية ومبالغة ففارق الكذب بالثاويل قال العصام حتى كانا نقلنا

قوله كما الكافي هنا لا ينبغي له  
 للتشبه لا لا ترشح فيه ولا  
 تحريمه أه بولافي

المستعار

المستعار مع ردفه فتأمل وإن كان مذكوراً قبلها نورك على فعل العظام  
 تابعاً في الذكر ويجاب بأنه أراد ذكر بطريق التبع إلى العصب الأصلي لا لفظاً  
 مستعاراً قال العصام أول القدر المستترك في خمس احتمالات حقيقة الاستعارة  
 محار وكلاهما للملام أول المستترك زاو بعض من كتب على الرسالة الفارسية  
 احتمال الكناية للملام أو المستترك فذلك سبع ونحو مثلها في الخريد على  
 ما سبق وتنفك الألف لآن عند اجتماعها بالمعنى هذا القدر لبيان مثال له  
 المعنى في التعليق بالحل لآله من جملة المستعار له حتى يحتاج إلى التفسير والتأني  
 المذكور في الكبير ضعف لأن الترشح في مجر وظاهر اللفظ قال العصام  
 وعند الخريد ترشح ترشح كل منه ومن استعارته بالآخر فوايد سفت وزاوة  
 المستعمل يخرج التعريف نحو ما أنا بركي فانه يلوح نونا العن لآن المستعمل  
 فيه وكذا الخبر المقصود به لازم الفائدة فان دلالة على علم للشك بالحق  
 بالفعل لآله على حيابة من غير أن يكون مستعملاً فيه فذلك باق على  
 استعماله فيما وضع له يعني أن العصام بطل منع التعريف بالمركب المحوز في أحد  
 أجزائه فان الجمع لم يستعمل فيما وضع له في تلك الحال فربما خفيه بالخير  
 الخشية أي المستعمل من حيث أنه مركب فزده تشبه الكبير بأنه لا يهدف  
 بالتمشيد فان استعمل الراس حيث التشابه لآله من حيث التركيب فشيعة  
 بعض الناس وهذا يجب أما أولاً فخصص الاعراض بالتمشيد فكل فان  
 غيرها انضم يستعمل لآله من حيث علاقته وأما ثانياً فباعتباره مآ في التنبية  
 مطلقاً للملاحظة ولا اعتبار بالخروج ما اعتبر فيه الجزء أولاً وسر التمر  
 لا قصداً ولا يلزم من ذلك نبوك الأخص وهو الاعتبار على أنها السب  
 المصحح للاستعمال وقد سبق في نظر هذا في تعريف المفرد قد سبق في  
 أعلم أن جعله الإجمال واللفظ في خريادة بيان والإفتنان لذلك  
 بجزء لفظ كما لا يخفى أن يراد مع الطلب المعنى الحقيقي ظاهر أنه يلزم الجمع  
 بين الجز والاثا وقد سبق بعد وما تعرض له ذلك غير العبارة الأنسية  
 أعني قوله اليعصم الجمع بين الإخبار أو قوله وليس كناية لآله ليس بل  
 من المعنى الحقيقي مقصوداً في اختلاف الحصة للشيخ وفيه أن الكناية لا تنوف  
 على القصد بالفعل مع شأبيه الحكم في المقامين وكجري حتى أن يقال



ولن يصلح المطار ما افسد الدهران قلت في الصواب من الموضوع المتناظرين  
قلت نزل في الثاني انما اضداني وفي التحقيق الاول اذا حل الثاني اذا اخل  
المدة لا يكون متوقفا على النطق غير متوقف ولا مانع ان اللفظ اذا اردته  
مفيدة ان يكون بالنسبة لاجلها خيرا لتحقيقه بدوت النطق به كنهت  
الحاجة وبالنسبة للاخر انشا كالطلب لتوقيفه عليه كالمواظ على العمل  
اخبار بالمضمون انشا للبناء به فيما مل في الخواشي جمع كسبة طرق السوء  
وتجوزا طلفت على قرأته ان يكتب في المفاصل في وطرف الكتاب مولد  
استعاره قال المص ويكون مكتبة نحو من على الكتاب افاضت تنفذ  
من في النار فالاصل والله اعلم انت مالك اقره من حق عليه كلمة الغدان  
اقابت تنفذه وكلمة الغدان لا ملان حرمهم فالهزة الاولى دخلت على جملة  
محدوفة عطفت عليها الفا الاولى للجملة الشريطة والهزة الثانية نال بعد  
والفا الثانية في جوف الشرط ومن الثانية اظهار في محل الاضمانه ههنا  
هيامهم في ادوية الضلال بهيئة جماعة وقعوا في النار بالفعل بجامع في كلام  
محتاج الى التيسر انواع الضرر على وجوه مختلفة فري تمثيل مكتبي بذكر  
الاتفاق وانت ضير بان هذا ظاهر في الاصل اما بعد الاظهار في محل الامار  
فقد صرح بالاستعارة في عنوان من في النار وجرت منزوع من مفرد الكفا  
مجموع هذا السعد نحو التمثيل في المفرد وبني عليه ان يكون تبعية كما اشار  
له الكتاب في اولئك على هدي من رهم فشيء ههنا المؤمنين في  
النصاف في انواع الهدى على وجوه متفاوتة بحال جماعة على رولهم  
السائق والسوق والقوى والصنف بجامع ههنا البعد واللاسي  
لاشياء تفصل للمرد على كفيات مختلفة في كل مكان تمثيلية تكون  
التشبيه مكرها تبعية تكونها في الحرف وهو على هذا حاصل ما في حاشيته  
على الثاني وردة السيد بان الحرف مفرد وكذا فك معناه على ومفروق  
معناه فالاستعارة فيه لا تكون تمثيلية الا في كل من الابد من تركيب الطرفين  
في اللفظ بمعنى يفرق بين بعض المركب الالهية لفظ على من قولنا رول  
مثلا قال والسعد نفسه مفرد بان معنى الحرف الجري مفرد وبما فيه  
بذلك في مجلس بترك فقال السعد هو وان كان مفردا لكن ما حذره من

مفرد

والهبة  
خ  
كالجريدة

مفرد فردد السيد بان الواحد لا يتبع من عدة اشياء والا لما كان واحدا ولم ينفى  
كما افاده عند الحكم انه لا مانع من اعتبار ههنا اشياء ثم يجوز امر ملاط  
مفردا مضافا لها كالاضافات بمعنى الاستغناء والاضاف بالهدى فان السيد  
الابن بقصد في طرف التمثيل التركيب وههنا الاجزاء لا ينفى استعارة  
الحرف انما وافاد عبد الحكيم ان هذه دعوى لا وجه لها ما للمانع من الاتفاق  
الاتفاق الذي له التضمن معنى اللفظ لها واستمرامه اياها في الجملة وان لم  
كن مقصودة من اللفظ هي مقصودة في نفسها مثلا على الاستعارة مفرد في  
ذاته لكن هو في الواقع بين ذوات رول مثلا على الوجه الحقيقي التبعة  
فلا حظ ذلك وكذا الاتفاق بالهدى ونقد اللفظ الاخر في التركيب لا  
دليل عليه هذا وما الشئ خصا من قال الى ان التمثيل تبعية التبعة  
ان معنى الجملة تسمية جزمه به وهي غير متقلة بمعنى الحرف وما مؤيد  
السعد وعند الحكم ورد على السيد انهم قالوا سكون الامثال لا ينفى عنها  
التمثيل فيقال للرجل الصيف صفت اللين بكسر الهمزة واللام من لفظ التبعة  
به المستعار ففهم عن التغير فيها انه لا ينفى بذلك الحرف الكثير  
الذي اراه السيد رحمه الله تعالى بجمع اتي الجرة عليه قال في القاموس  
الجرة كالجريدة والتبعة والكرهية والكرهية والجرادة بالياء نادر السجادة  
وفي شرح ولائيل الجرة عند قوله ونظا والجرادة على صيغة بضم الجيم  
وسكون الدال وفي حاشيته ليس على السعد في هذا المقام الجرة فصار  
فانظر ذلك مع السنين الذين في بعض الخواشي وجرادة جرة حلال  
كجرادة كراهية طواغية وجرادة جرة بالضم الحن في حاشيته  
في العلم اي كلمته ثم تنبوا ان الاضافة للجنس الصافي للمفرد والمفرد  
لان الاتفاق لا يكون المحرك البعد لصديق بانين وانما جازي لفظ  
ان المضاف اليه جمع والمراد انفق ازاؤهم في بعض الخواشي مانعة  
الكلمات الدالة عليها وهذا سره فان الى حال على هذا المراد انه المحصل  
الاتفاق الفاظ الكلمات او الاسناد تجاري قبل الحسن المقابل ليد  
تاويل الكلمات لبعد المقابل ولا بد من تجارئة الاسناد لان الاتفاق حكم العقل  
قلنا اما الاول فمعنى غير فعل الاتفاق واما الثاني فمعنى على ان المراد بالاتفاق



منه الى الفقه

ما قابل التنازع وهو موطن الرونة وانما المراد به التماثل والتساوي فلا يخص  
 العقل في بعض الناس او بمعنى الاول انه لا يد من بعد الفاعل سواء كان  
 حقيقيا او مجازيا لان الفرق الذي ذكره بين الحقيقي والمجازي انما هو  
 في جهة ثابته العقل وتذكره كخلف الطمعه وانقضى الطمعه انما هي  
 ولعمري جيل قدر الشبه ان يثبت عليه مثل هذا الكلام اما اول الفرق الذي قلناه  
 بين الحقيقي والمجازي موضوعه انما هو الحقيقي والثاني المجازي لا يقال  
 ولا الاستناد الذي تلامنه فيه فان هذا وما ناسا فلا يثبت عاقل  
 في جهة تقابله الملة مع ان الملة هي واحد والتقابل انما يكون بين تصور  
 وذلك لانه في الواقع من اهلها فيها وسر ذلك ان الفاعل الحقيقي لا يد من  
 صدور العقل منه او يثبت له فلا يد ان يفعل منه ويمكن والام بصدر وما  
 المجازي فيكون فيه الملازمة بوجه ما فسند لما كان مثلا حيث انه متوقف  
 او مقابل فيه وهكذا وتلك الملازمة تفعل في الواحد والمتعدد والام بفعل  
 اتفاق على شئ واحد وانما باطل البينة فتأمل متصفا كما في قوله تعالى في  
 بحيث تخارجه هذا على ان البرج الكتب اما ان اراد به النمو فالاستناد حقيقي  
 وهي مثله ومثله به في بعض الناس ما تشبه عدهما في الشخص  
 ركنا واحدا وحصل الركبتين الرابع الفرض العائد الى المشبه قوله في غير متوقد  
 هو محتمل منك موجه الذهب او المشبه بقوله وبد الصاب كان غوته وجه  
 الخليفة حين يتدح وتفصيل ذلك في مذكوري محل فارجح اليك ان ثبت  
 انما هو ومن جوهرك ان هذه قرينة ما هو بمرئيه خصوصاً ابن يعقوب فانه  
 في وضع ذلك القابله فكانه رد مثل هذا الخط الذي لا يصدر عن من لم يربط بين  
 الشخصين ولم يفهمه وعبارته المن والنظر هنا في اركانه وفي الفرض المشبه وان  
 شئت فانظر قوله اذا لا يفتح ان يقال زيد كما لعل المراد لا يفتح عند البلف  
 لعدم الحاجة له في الجواب لكن لا يخفى انه لا يفتح عند البلف الصريح بالمشبه  
 في الاستعارة بالكناية اذ هو صرحه وافتقار البينة اني كالاسد فخصه ان  
 خرج فالاعين خروج هذا الصفة وذلك كما قال العصام وشارحنا انه لا يحدد  
 مع صناعه العصام اي على ذلك التشبيه اي لانه اصل ملاحظه لاشكاله  
 باتفاق الجميع بغير رد قول العصام انه ظاهر في مذهب الخطيب اما عند العقوم

قوله في يذاي كذبة وقوله  
 ما فيها مريضة اي شكك  
 قوله في الفرض ففطن بقوله  
 عاي المفارقة وان الفرض  
 ليس من الاركان اه

قد

قدل على المستعار وما عند السكاكي فعلى الاتحاد لفظا ورواها اشارة لقول  
 عصام هذا الاستعمال قوله تعالى يفتنون عند التختري فانه مقدر بالاطال  
 فهو ملازم المشبه له المشبه به لا يتكلف لا يحق عليك يعني النظر في مقدر اللفظ  
 وهو الاستعارة بالكناية اما الاستعارة الحقيقية فليس بها الاقوال  
 وسبب ان في العقد الثالث فلاناسب قوله بعد ذلك يرجع الى ثلاثة  
 اقوال قال السعد في حاشية الكشاف عند قوله تعالى يفتنون عند الله  
 ولقد كنا في غول من اخلاق اقوال القوم الى ثلاثة حتى فهم بعض الناطرين  
 في هذا الكتاب ان الاستعارة بالكناية هي الاقوال من حيث كونها  
 كناية عن استعارة السبع للمنية وفي قولنا سحاج يعترس افرانه الاقوال  
 موافقة استعارة تصريحية لاهلاك الاقوال هو كناية عن استعارة الاسد  
 لسحاج في هذه الكناية من قسم الكناية في السبعة تعني ايات الاسدية  
 لسحاج والجلبيل للبعد قال السعد واراوندك الناطر صاحب الكشاف  
 يعني انه فهم من الكشاف في معنى اخر غير الثلاثة فاجرت ذلك في الاستعارة  
 قولنا ليعا في في جنود القوي لعمه اخرى ثم اطل كون صاحب الكشاف  
 قال بذلك واطال في العسارة لكن ناقضه عبد الحكم وحقق ما قال  
 السعد فانظر ذلك ان ثبت ثلاثة فريد يثبت ان في العدد على ما  
 باليدنا من النسخ اما التاويل في يد المنيك وهو مذكور او على جعل فريد  
 بدلا وانما يقبل المنز كما نقله الكثر الدقاصبي عن النووي في قول الفقهاء  
 سنن الوضوء ثمانية فكان المعذور لم يذكر او طوله الزل فانه هذا  
 الفريدة نفس الزيل لانه متحقق قبلها وفي حويلة الا ان ردا الانسان به طويلا  
 مع ان الواقع قصر الفريدة الى بعض الا ان يهتم بها او بالنسبة للتدليل فثبت  
 المستعار قال المحدثي وغيره الاولى التغير بالاستعارة ليكون موضوع  
 الخلاق فان الخطيب لا يقول بشار قنابل من غير تقدير والامر للمع  
 الطرفين على ان المقدر كالثبات من التصريح كما في الفارسي ومثله في  
 في جوهان هاج عندك لست روي كما هو شأن الكناية رما يثبت على الاصطلاح  
 وبسبب في بعض اللغوية ظاهر وما على مذهب الخطيب فلا نظير استعارة وبلفظ  
 مذهب السكاكي لا نظير الكناية فانما يظهر ان عند العقوم مكانه مصدر ميمي

الكشاف على الكشاف



شبه  
الجواب

من الكون بمعنى الوجود والاحاطة لما طال به بعض الناس هنا عقب مذهب  
السلف اى فكلما السكالي الحق بان تقدم من الخطب المباني للسلف قطعا ولا  
غير الاماى وتكون المخالفة من بعض الموضع فقط وتكون باعتراف طبعه جمع  
بن السمع وظاهر زيادة في بيان الضعف حيث كان من الوجهين السابقين  
ومن الوجهين استغلام بعض الناس هنا حيث قال ما قصد انظر الى جميع  
بين لفظ تشبه وظاهر مع ان احدهما كافي في الدلالة على المخالفة بالكلية  
هذه عبارة فانظر لفظ التشبه لا شك انه مقصود به فلا ينظر الى كونه  
افاده القسام قال حكمة كلامه ويمكن تفصيلها بان في كون المشبه مستغارة  
تضا على الارضان والكتابة لغة لفظا في الحروف مثلا لكونهم عدوا وحرنا  
العداوة والحزن استغارة عن الله العلة القلبية للالفاظ واللام قرينة  
على ذلك لكن يلزم السبعية في تقرير الكنية في غيره المشتق من العداوة  
لانه مضطر لتقرير التشبيه في العداوة أولا كما يترك يدرك بامعان النظر  
وفيه نظر لانه يمكن التفتي بان الكنية عدوا وحرنا لا في عدوا وحرنا  
كما مضطرب التامل الصادق كذا في بعض الهومس والاختلاف انه يصل الى ان  
استغارة الفعل مع الحرف المصدرى اصلية ومنه يترك ان الاظهر تبعا  
وتفصيلا للاقسام قبل يحصل بالعكس واجاب في الكبير بان المشبه  
الاتقي غيا السبعية في كواظفار المشبه فلا يحضر هنا من قوله المشبه  
عليه لقوله بعد بان بالباء على ما اتينا من التسمي صغيرة وكبرة اما على انه  
من الورود ومنه القابل ففاعل ان في وجودها والبارادة او فاعله ضمير  
يكون ولزمه السكالي ومنه بر ومعنى يفسد الورود والفرهوم من بر على حد  
ما قيل في ثم تدلهم اى البدا والاختفى فاقى ذلك من التكلف لا غير الحق  
كما قال ابن مالك انه ليس لنا واشد جوازا به تخو العمد فورا لعن  
على اسلفت لا غير مثال ولما ادعى ابن هشام انه لا يتي على اضم الاعم لس  
في نحو قبضت عشرة ليس غير ومع في تالفه استعمال لا غير كذا فيقول  
البر الاما ميني تاتي الله الان حق الحق وقد لعاب لانه اما خور من الكية  
انه ذكر ما يفيد الجواب فانه قال كيف يكون في الكنية استغارة مع الصريح  
باسم المشبه والاعتراق بحقيقة التي كل من الصريح باسم جنسه ثم اجاب  
بانا

شبه

بانا فنصع باسم المشبه هنا ما نصنع باسم المشبه به في التصريح من النقل  
دعوى الاتحاد للطرفي الآخر ولما قضيت فيه ان هذا الصلح جوابا بان هو غير  
لهذه الذي اعرضه المصير بقوله لقطع ثم ودعوى الاتحاد لا يخرج له صوغ  
له عن كونه موضوعا كما لا يخفى له في التصريح افا هذا الاختيار مستبعد  
ولم يذكر في الش مناقشة غيره فكان الجمع للتعظيم اجوبة اخرى فيها  
قول القسام ان المشبه مستعمل في الموت الموصوف بالاتحاد مع السبع والموضوع  
له الموت مجرولا وفيه ما سبق من ان دعوى الاتحاد لا تباين لها على ان السكالي  
المفارقة هو مطلق في مقيد وهو ما حققه او محاررسل كما سبق ومنه ان  
المشبه صار مرادفا للسبع فاستعمله في الموت محاررا لو استعمل فيه اسم السبع  
وفيه ان هذا انما في ادعائى على انه يقتضى اتحاد المعنى وان كل من كان مقتضى  
قديرونها ان قيد الحشية ملاحظ في التعريف اى الكلمة المستعملة فمما  
وضعت له من حيث انه موضوع له والمثبه هنا مستعمل في الموت من حيث  
انه عين السبع لان حيث انه موضوع له وفيه ان بعض بعد تسليم حروجه  
عن الحقيقة لا يثبت انه محارر عن الطرفي الآخر كما هو قول السكالي المستعمل  
في المشبه به فالحق كما قال بعض المحققين ان كلام السكالي هنا محل  
النصب تبع فيه القسام واعترضه الاسقاطى بان السكالي اسقط السبعية  
من الاقسام كما اسقط المحارر العقلي ورده للمكنية فلفظه القول ياتيه  
مرح بذلك نعم هو مقتضى القول بعد فالقول الوقع وما هذا الجواب نقض  
في الكبير لصاغة التناقص والاختصاص ثم اور السعد في ش القناع ان كلام  
السكالي لا يظن اذا كانت قرينة المكنية السبعية حاله نحو قلت زيد اذا  
ضربه ضربا شديدا نعم له ان يقرر المكنية في زيد بارما اتحاده مع القول لكن  
لم يتحقق جعل القرينة مكنية مع انه استغارة في العلم واجوبة لسرف  
الشرح الاجواب ان الاول قول السعدان ضد السكالي الزام المحرر الرد على  
مذهبهم لا يلزم في التخييل تبعية قبل وهو خلاف الواقع بل مذهبهم الثاني  
قول عصام انه يرجع عن مذهبه في التخييل لصحة الرد وفيه انه  
للاعب نمر ذكره صرح جوابا وهو انه يكتفى بتبعها للمكنية عن السبعية  
المعروفة فامل لا وجه لتبعية استغارة قال القوي يكن فخره

وهو محسب النسخة



ثلاثة تشبه في الاستعارة فادراج المشبه في جنس المشبه به وروى  
 الحكم بانه لا ادراج عنده وكان استنساط هو استنساط خزانة وانما قال  
 بكاف استعارة هذا الكلام بحيث ينبغي ان لا يستنط ثم ان العصام قال  
 يمكن ان الملكة من فروع التشبيه المقلوب فتشبه السبع بالموت  
 واستعمل له اسما فغنى انشئت الملكة انشئت السبع ثم جعل الكلام كناية  
 عن الموت والحق انه بعيد عن الفصد وسمي السبع بطرد وحامل السبع  
 عليه في الكبير فقال يزوم من وجوه الاول انه اذا كان المركب كناية عن  
 تحق الموت الاحتمال كان ذلك من باب الكناية فلا حاجة للاستعارة  
 في لفظ المشبه وقيل انه احتاج للكناية بعد الاستعارة حيث اريد  
 بالمشبه السبع مع انه ليس ثم سمي ثم قال الثاني ان كل واحد يعرف ان المراد  
 بالمشبه في هذا التركيب الموت قطعاً والحق انه لا قطع مع الإمكان  
 نعم هو بعيد كما قلنا ولكن الكلام يحمل على الوجه الذي ذكره عصام  
 قال الثالث ان الانسليم ان الاستعارة بالكناية من فروع التشبيه  
 المقلوب بل الاستعارة مطلقاً من فروع التشبيه الاصلية وهذه  
 دعوى فانهم انما يعرفون في علاقته بالمشبه مطلقاً والامثلة  
 لا تفصل وعدم وجدان التفصيل الظاهر ليس قطعاً لعدم الوجود  
 ثم قال الرابع لزوم الكذب لان المراد على مراده السبع الحقيقي ويجب عنده  
 بانه لا يراد في هذه الكناية المعنى الاصلى مع ركه في عبارته هنا  
 الخامس انما يحاج بصرحة فلا تكون متوقفاً على وجهه انه ينبغي في  
 حملها فاسماً بوقفي فتجرب على الكناية السبعة قال السادس يلزم جواز  
 زيدا استعارة في خم ريت زيدا في الغاية ولا قابل به وقيل ان هذا الفصل  
 فيه شرط وهو الكناية وعدم العلم به على ان لازم المذهب ليس فيها  
 وانه هنا غير بين قال السابعة انه بالكناية قطع النظر عن الحقيقي  
 لئلا يلزم الكذب وقد عرفت ان الاستعارة في لزوم اعتبار الشيء لمجرد  
 اعتباره وهو ثابت وجوابه ان المجاز في المحرور لفظ المشبه والكناية  
 في المركب يتمامه من حيث معناه بعد وهو في السبع وشرط الساتر  
 اتحاد المحرور ومن هنا يجاب عن ما يقال كيف الجازع الكناية

تشبه  
 مقلوب  
 اه

مبتدأ

مع تناقضها في صحة اراده الموضوع له ومنعها والاحتاج لنا على كونه  
 السابق من عدم تخبرهما قال في الثامن ان ذكر الاطراف بعد التشبيه  
 المقلوب فتكون نازلة الدرجة والجمع انهما من البلاغة بمكان وجوابه  
 ان الخبر يزعمه ووكفي في البلاغة من يد الدقة في الاعتبار السابق من قبل  
 وكناية قال التاسع انه خارج لاجتماعهم وهو مني على اعتبار الاجتماع في  
 مثل هذه الاعتبار استعارة للاضافة بيانها بل من صافه الدال لان التشبيه  
 بالمعنى - مرور تحت الظاهر ويمكن ان يكون في كلام المصنف نامة واسمها  
 ضمير الكلام اي والاستعارة فتأمل سابقا اي في اول العقد فصح بالوجود  
 وقصد ان الرود على عصام حيث اعترض على المصنف ما عدا صاحب  
 الكشاف ومقابلته بالكمال مقفلة لاحاجة للنسب على ما قلنا على القليل  
 في العاقل وبعد ما في بعض الحاشي من ان السبع لاحظ هنا وصف المحقق  
 اي والمجموع من حيث هو مجموع لا يوصف بالفعل والتخبر بانه يقولون  
 في المجموع على حكم القاعدة احاده في صورة الاستعارة بالكناية الى الفصل  
 ان الى الامور المذكورة بل الاستعارة لا بعد بل يؤخذ من المعنى لان المراد  
 عدم الانطواء في الشئ والاستعارة مقفلة من الجنب اي بما ذكره  
 السكاكي من الخسلة وحدها وسأفي مع ردة للخطيب مذكرة في التفسير  
 حاصله ان السكاكي رحمه في قول اني تمام لا تشبهني قائل الملام ان الملام استعارة بغيره  
 بدون مكنية توم للملام تشبها بالماقروه الخطيب يجوز الملكة في  
 تشبيه الملام بطريق اولي والملام من باب الجن المأقولة استعارة بغيره  
 ذكوة السكاكي في يا ارض ابلعي ما من ان الماء مشتمل عن الغدا والبلع حقيقة  
 عن غوره او حقيقة في انشئت الربيع البقل كان باقلا على معناه لا يعتبر  
 علاقه غير المشابهة ويؤخذ من العصام وحده هنا كذا ان الاقسام على  
 وزن ما سبق في الترخيم من الحجاز المرسل والقدر المشترك وزاد ايضا  
 احتمال الكناية على ما سبق لكن الحق ان الاعتبار لا يشترط في  
 اذا معنى الاختصار في كل اصل الفيد وان يكون لسان الواقع واستعمل  
 بان الاختصار هو الملحق الاعتبار الزيادة فهذا الجواب مفارق لمخط المصنف  
 والالقاء معنى عنوان الزيادة من اصله فتأمل لما قلناه في الاختصار



من قوله الاول والثاني وهو صحيح لانهم عرفوا المشاغل المتبادلة بالتعبير عن شي  
 بصيغة غير لوقوعه معه وهذا السجل الاول والثاني الا ترى ان الالفاظ  
 نظيرها وقد مرى في الحديث لاتباع الدال للام فكسبه في الجملة القصد  
 تناسب المتجاورين وذلك ان جعل هذا من الاشياء في امثلة تلك لانه باعتبار  
 ان الاصل بعد ما زاد على قرينة المكينة لا كما في ما زاد فيكون الثاني هو  
 الذي شاكل تعدينه وبين تسمية اول الوقت وقع ثقل تلك اللفظ  
 المكينة قال القصاص الايدان بن يدان على قرينة الخصلة فصل الحاجة  
 له فان قرينة نفس قرينة المكينة ولا يخفى ان المراد وقت قرينة المكينة  
 الدالة على ذلك انظرها لكونها من ملائمتها المشبهة بها وانما التي لا يتركها  
 المانعة نعم قرينة الخصلة بالاستقرار حاله كالاضافة للمنة فلا تلتبس  
 بالقرينة على ان كانت كانت المانعة قبلها كما قال في المصريح الاضعف  
 للاختلاف ومن ما لا يحصل له ما نقله المحدثين من ان الخصلة لا تحتاج لقرينة  
 بل كونها قرينة المكينة كافي في بيان معناها انما يقال في قوله كانه من  
 الاربعين كما ان من السور قول من قال التقيد بالزيادة في المكينة لا يحتاج له  
 على مذهب الكافي فان المصعب هنا بما لا يتم المشبه به وانما يتم هذا  
 لو غير ملائم المستعار منه على ما سبق يذبح ويجوز جعله للقرينة لا مانع من  
 انه لقوته وتبرج للجميع كانه الامانع من جعل واحد للمكينة وشاكلة  
 والاصليكم في جذوع الخيل فيصير تشبيههم بمطروفي وجذوع الخيل بطرق فيكون  
 مكشبان على وزن مذهب الكافي ولفظ في جعل لهما من ملائمتها  
 معاكر لانهما على الطريقة وهي حاله بنهما قال القصاص ولكن جعل جميع الملائمات  
 قرينة لمزيد الاعناء وهي سبي على جواز تعدد القرينة وهو الحق بخلاف ما  
 منعها قبالا القرينة ما دل على المراد ومتى دل عليه امر يدل الاجر والارزاق يحصل  
 الحاصل وسواء ان في مثل هذه المتعلقات يعتبر المتعدد كانه شي واحد  
 للمكينة السابق اعني من زيادة اعتنا الذي افاده القصاص بمعنى ان الوقت  
 للجواز ولو لاحظ العمل بالفعل لا يلاحظ على حاله كما اذا جعل لفظ الجواز  
 مثال لم يلاحظ فيه الفرق الا في المصعب للتصور هذا على جعل الترجيح المعنى  
 المصدرى او ناول الذكر بالمدكور على اضافة الصفة او البيان والافعال لاسية

قوله

في قوله  
 في قوله

قوله اي الانسان يحمل ان الضمير للمستند لما اخذ من الساق المضمون من الحار  
 العقل في العام من الخاص وان ثبت قلت فهم الخراسان العقلان الحار العقل  
 انبات رديفة قيد لغزها هو له فان دفع ما عساه يتوهم من انهم انما  
 من نفسة وفاق الحصري في بعض الحواسي يضم الدال جمع دقيق والظان  
 المضمون اسم مفرد بمعنى الدقيق وان الجمع بالكسر ككبريم وكبرم وعظم وعظام  
 كما يقيد فعل الخلاصة وفي فعل وصف فاعل ورد او صدر ورد لفظا لسانا  
 في كلامه ولا يخفى ان دقيق ومعناه متصف بالرفعة اي الصغر فهو كصغر صغار  
 وجوه اخرها اعتبار تحصيل في هيئة السيرة ومكينة في نسبة الابرار  
 كما وسالت تحصيل واطراف اخر ليست بالجملة الصغر وصفة له التحصيل  
 اختار عن العلول الطويلين بد الظاهر ان هذا المحار من التورية لفظا الفنية  
 وهي اما الوقوع المستقل بناء على انه لا شرط المقارنة واما ان الحق في  
 صلى الله عليه وسلم تسعة نعمة انما يترب على شي نحو وسرعا كما ذكره في اصول  
 الاصول الحارحة ولخفا السابق نقل كما في المحرر ان امهات المؤمنين  
 من نفس ابراهيم ولم يعلم المراد الاعدان سقط بالكون البزج على  
 رض الله تعالى عن الجميع المصنف قال القرافي في الفروق هو بالتخفيف  
 في المعاني فيقال ما في الفرق بين المستثنى وافرقي بينهما وبالتشديد  
 في الاجسام قال تعالى ما يفرقون به بين المروروا وحده لا يفرق بين  
 احدهم سبيلهم وسره ان الاجسام اشغل من المعاني فقصرت التسمية  
 واورد واذا فرقناكم الجرفا فرقي بيننا وبين القوم العاصقين ووجب  
 بان الما للطائفة الحلق بالمعاني ويقال في الثاني محط القصد على صفة  
 الامانة والفسيق او ان ذلك اعملى لزيادة الايضاح الظاهر اجرت  
 على الالسن من كونهما فرقي بيني وبينك والاعاوة فيه يقول ابن مالك  
 وعود خافض لذي عطف على صير خفض لازما فاجعل في الاختصاص  
 هذا هو السابق معنى وعول القصاص على الاسبق ذكر اوجه ان الاول  
 ما يسموه الخاطب بدله على المراد وسفي الجزم به اذا تباين الاختصاص  
 عطف لارز الظم انه نفس مراد يقلل التقاوت والاختصاص الاختصاص  
 الحقيقي متحدة واما ردة توجب حسن احتتام اشارة بطرق في الحان ما رزنا

١٩

تحصيل في هيئة الخي بان تشبه  
 هيئة الاحاد من المنزعة  
 منها من حيث ذهابها وانما  
 بهيئة السائر من وشعار  
 الكلام الموصوف للتأنيث للادب  
 وفعله واطراف اخر للفرق بين  
 يونس فانه استقصاها



هو المكنى المحتاج لغونه الدائم للزيادة القوية ونهر الى الله سبحانه وتعالى  
 من القوة والكول ونسقطه من العقل والقول ونسأل الله العزيز  
 من لطفه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصلى الله عليه وسلم  
 قال المؤلف نور الله خروجه وامر محمد والرحمة روجه  
 واقفا التمام برحمتي العارف بالله تعالى

سیدی ومرتضی المجددی بمصر المحمدیة  
 صیحة الایما المبارک غره جواد الاعظم  
 وکمان الفرائض من کتابنا بایوم الاربعاء  
 المبارک کمل الصفوة الکرامین  
 شهر رزی تحریک علی بن  
 افتخار العباد طاب الله  
 والارزاد وفسر صیبا  
 من الملك الوهاب  
 کثیر المسایر  
 خط کل الملو  
 القراءون  
 علی بن محمد  
 ق



Saudi University